آراء النحاة في الحروف
زيادتها وتكرارها وتعلقها

م.د لؤي حاتم عبدالله

جامعة تكريت / كلية التربية للبنات

Grammarians views in letters scaled and replicated and hang

MD. Louay Hatem Abdullah
Tikrit University / College of Education for Girls

مستخلص

للحروف معان ودلالات تظهر من خلال السياقات التي ترد فيها، إذ يبقى الحرف المنفرد مفتقراً إلى ما يحدد معناه. وعلى الرغم من الافتقار الذي تتصف به الحروف وضعفها بين أنواع الكلام الأخرى، إلا أن للحروف دوراً مميزاً وأثراً بالغ الأهمية في إثراء المستوى الدلالي للجمل والعبارات التي ترد فيها، يمتد هذا الأثر إلى توجيه معنى النصوص، إذ قد تزاد هذه الحروف أو تكرر أو تسهم في تحقيق التعلق المعنوي بين عناصر الجملة.

في هذا البحث ندرس آراء النحاة في زيادة الحروف وتكرارها وتعلقها وما الفائدة النحوية والمعنوية التي تحققها هذه الزيادة والتكرار والتعلق.

Extract

Letters gloss and showing signs through the contexts in which they are contained, as a solo character stays lacks what determines the meaning. Despite the lack of which it is characterized by the weakness letters between other types of speech, but the characters distinctive and impact a critical role in enriching the semantic level of sentences and phrases that are contained, extending this impact to direct the meaning of the text, as has increased these letters or repeated or contribute to achieve moral attachment between the elements of the sentence.

In this paper, we examine the views of grammarians increase in letters and repeated and hang it and grammatical and moral interest generated by this increase redundancy and hung up.

تمهيد

أولا: الحرف لغة واصطلاحاً: الحرف في اللغة، حدُّ الشيء، فحرف كل شيء حده، كالسيف وغيره[1]. ويقال للناقة الضامر: حرف؛ لأنها شبهت بحرف السيف، ويقال أيضا

لجانب الجبل: حرف[٢]، وهناك معانٍ أخرى للحرف منها الطرف أو الطرقة أو الوجه، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ ﴾[الحج: ١١] أي: على وجهٍ أو على طرف.

وفي الاصطلاح: فالحرف هو ما دل على معنى في غيره[٣]. وسمي حرفاً، لضعفه وضعفه متأت من كون معناه في غيره. فشبه بحرف الشيء الذي هو طرفه؛ لاعتماد الطرف على غيره، أو لأن الحرف ينزل منزلة الجزء من الكلمة وليس مستقلاً بذاته. وقيل: إنما ضعف؛ لأنه لم يتألف منه كلام تام، فشبه بالناقة الضعيفة التي ضعفت عن الحمل والامتهان[٤]. واسم الناقة الضعيفة أو الضامر حرف كما مرَّ بنا.

ثانياً: الزيادة لغة واصطلاحاً: الأصل في مادة (ز ي د) مأخوذ من قولهم: «زدته زيداً وزيادة وزاد الشيء نفسه زيادة، وابل كثير الزياد أي الزيادات ...»[٥].

زَيَدَ: النمو وكذلك الزوّادة. والزيادة خلاف النقصان زاد الشيء يزيد زيداً وزيادة وزياداً ومزيداً أي ازداد ويروى بالكسر والفتح".

وتزايد السعر وتزيد. وتزايدوا في ثمن السلعة حتى بلغ منتهاها. وزايد أحد المبتاعين الآخر مزايدة، وهو يتزيد في حديثه[٦].

أما الزيادة اصطلاحاً: هو أن ينظم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر[٧].

وقد أطلق بعض النحاة على الحروف الزوائد مصطلحات أخرى فسماها البصريون كسيبويه وأبن السراج حروف الزيادة أو اللغو[٨]. وسماها الكوفيون الصلة أو الحشو. والمقصود بالصلة أنها زائدة ويعني زائدة أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى جديد فالصلة ولاحشو من عبارات الكوفيين والزيادة واللغو من عبارات البصريين وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الستة: إن، أن، لا، الباء، من، ما[٩]. وأطلق عليها بعض النحويين كالزجاج وإبن فارس (حروف المعاني)[١٠].

الفائدة من زيادة هذه الحروف

للحروف الزائدة فائدتان:

١. الفائدة المعنوية: وهي تأكيد المعنى الثابت وتقويته كزيادة الباء في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

٢. الفائدة اللفظية: «وهي تزيين اللفظ كونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية»(١١).

ثالثاً: التكرار لغة واصطلاحاً: «كرر الشيء وكرره أي أعاده مرة بعد أخرى والكرة المرة والجمع الكرَّات، يقال: كررت عليه الحديث وكررته أي رددته عليه، الكَرُّ الرُّجوع على الشيء ومنه التكرار قال إبن بزرج : «التكرير بمعنى التكرار وكذلك التيسير والتخييرة والتدرة. قال الجوهري: كررتُ الشيء تكراراً وتكراراً ...»(١٢).

أما التكرارا اصطلاحاً: «هو الإتيان بالشيء مرة أخرى»(١٣).

رابعاً: التعلق لغة واصطلاحاً: التعلق لغة: «العلق الدم الجامد والقطعة منه علقة، وعلاق، أمر أي تعلق والعلاقة بالكسر، في السوط ونحوه والعلاق بالفتح الصدمة وما تعلق به الرجل من صناعة وغيرها، وعُلق فلانٌ بالضم وتعلقها وتعلق بها أي أحبها»(١٤).

أما التعلق اصطلاحاً: فالتعلق هو الارتباط المعنوي بين الجار والمجرور وما يتعلق به من الفعل وشبهه من المشتقات أوما هو بمعناها. وهذا المفهوم يشمل أيضا الظرف وغيره مما يقتضي الارتباط. وهذا الارتباط المعنوي للجار والمجرور بالحدث وتمسكه به جعله كأنه جزء منه لا يظهر معناه إلا بما تعلق به ولا يكتمل معنى التعلق به إلا به.

والنحاة يقولون: إنَّ الداعي القوي لاستخدام حرف الجر الأصلي مع مجروره، هو الاستفادة بما يجلبه للجملة من معنى فرعي جديد. وهذا المعنى الفرعي الجديد ليس مستقلا بنفسه، وإنما هو تكملة فرعية لمعنى فعل أو شبهه في تلك الجملة ... ففي مثل، حضر المسافر من القرية، نجد الجار مع مجرد وروده قد أكملا بعض النقص البادي في معنى الفعل (حضر) فلولاها لتواردت علينا الأسئلة، لكن بمجيئها انحسم المر. فلهذا يقال: الجار والمجرور متعلق بالفعل (حضر) أي متمسك ومرتبط به ارتباطاً معنوياً كما

يرتبط الجزء بكله أو لافرع بأصله، لأن المجرور يكمل معنى هذا الفعل، بشرط أن يوصله به حرف الجر الأصلي أو ما الحق به والنحاة يسمون هذا الفعل عاملاً.

المبحث الأول
زيادة الحروف

ذكر العلماء أن الحروف التي تقع زائدة ستة وهي: «الباء وما ومِنْ ولا وأنْ وإنْ». (١٥)

أولاً- الباء الزائدة ومواضع زيادتها:

تقع الباء زائدة في ستة مواضع وتكون زيادتها إما قياسية أو سماعية(١٦).

١. زيادتها في الفاعل: وتكون أما واجبة أو غالبة أو للضرورة . الواجبة تكون في صيغة (أفعل به) نحو (أحسن بزيد) والأصل (أحسَنَ زيدٌ) بمعنى (ذا حسن). والغالبة تكون زيادتها في فاعل كفى. نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء:٧٩]. قال الزجاج «دخلت لتضمن كفى معنى اكتفِ وهو من الحسن بمكان»(١٧). أما زيادتها للضرورة فهي كما في قول إمرئ القيس:

الأهل أتاهـــا والحـــوادث جمـــة بأن إمرئ القيس بـــن تملـــك بيقـــرا

إذ دخلت الباء على (أنْ) ومعمولها والمصدر المؤول الذي هو فاعل الفعل أتاها ودخولها للضرورة إذ لا يجوز دخولها على غير فاعل كفى اللازم(١٨).

٢. زيادتها في المبتدأ: وذلك في قولهم: (بحسبك درهم). أي حسبك درهم ومن قولهم بحسبك أن تفعل كذا والمراد حسبك أن تفعل كذا (١٩).

٣. زيادتها في خبر المبتدأ: ويأتي أغلب دخولها على الخبر المنفي نحو (هل زيد بقائم) (٢٠).

٤. زيادتها في الخبر: وزيادتها فيه تكون مقيسة وغير مقيسة، فالمقيسة في خبر (ليس و ما) كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر:٣٦]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[فصلت: ٤٦][٢١].

٥. زيادتها مع (نفس وعين) المؤكِّدَين: نحو: (جاء جاء زيد بنفسه) و(جاء زيد بعينه) والأصل (جاء زيد نفسه) و(جاء زيد عينه)[٢٢]. واستعمال الباء زائدة مع لفظة (عين) قليل في التوكيد واستعمالها مع لفظة (نفس) قد يكون نادرا[٢٣].

٦. زيادتها في المفعول به: وزيادتها معه تكون غير مقيسة، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ [مريم: ٩٥] والأصل «ولا تلقوا أيديكم ... وهزي إليك جذع النخلة» والفعلين ألقوا وهزي متعديان فإذا دخلت الباء على المفعول به تكون زائدة[٢٤].

ثانياً: ما الزائدة ومواضع زيادتها:

تقع (ما) زائدة ولها أربعة أقسام :

١. أن تكون زائدة لمجرد التوكيد، وهي التي يكون دخولها في الكلام كخروجها نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[سورة النساء:١٥٥]. وقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون:٤٠] و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا ﴾ [نوح:٢٥]. و﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾. و﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾ [التوبة:١٢٤]. وزيادتها بعد (إنْ الشرطية) و(إذا) كثير[٢٥]. وتزاد (ما) مع إن الشرطية مؤكدة نحو قولك: (إما تأتني آتيك). هنا زيدت ما على إنْ لتأكيد معنى الجزاء[٢٦].

٢. «أن تكون منبهة على وصفٍ لائق وقال ابن السيد: وهي على ثلاثة أقسام، قسم للتعظيم والتهويل كقول الشاعر منازل بن زمعة التميمي:

عزمت على إقامة ذي صباح لأمرٍ ما يسوّدُ من يَسودُ

وقسم يراد به التحقير، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه: وهل أعطيت إلا عطية ما؟ وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير ولكن يراد به التنويع، كقولك ضربته ضرباً ما « أي نوع من الضرب وذهب قوم إلى أن (ما) في ذلك كله أسم وهي صفة بنفسها. قال ابن مالك: والمشهور إنها حرف زائد منبه على وصف لائق بالمحل وهو أولى لأن الزيادة (لما) عوض عن محذوف ثابت في كلامهم وليس في كلامهم نكرة موصوفة بها جامدة كجمود ما»[٢٧].

٣. تكون زيادتها كافة وهي اللاحقة لـ«إنَّ، أنَّ، كأن، ليت، لعلّ، رُبَّ، بين» فهذه الحروف كلها أصلها العمل فيما بعدها فإذا أدخلت ما عليها كفتها عن العمل[٢٨]. وما الكافة تكون ثلاثة أنواع:

الأول: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال وهي: (قلَّ، كثرُ، وطال) وعلة ذلك شبههن بـ (رُبَّ) ولا يدخُلنَّ حينئذ إلا على جملة فعلية صُرِحَ بفعلها كقول الشاعر:

قَلَّما يَبْرَحُ اللبيب إلى ما ... يورِثُ المجد داعيا أو مجيبا

وقول الشاعر:

صَدَدتِ فأطوَلْت الصدود، وقلَّما ... وصال على طُولِ الصدود يدوم

فقال سيبويه : «ضرورة، فقيل وجه الضرورة ان حقها أن يليها الفعل صريحاً والشاعر أولاها فعلاً مقدراً، وان (وصال) مرتفع بـ(يدوم) محذوفاً مفسراً بالمذكور. وقيل: وجهها أنَّه قدَّم الفاعل[٢٩]. ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وزعم المبرد أن (ما) زائدة، و (وصال) فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال المصدرية لا كافة.

الثاني: كافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بأنَّ وأخواتها نحو ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء:١٧١]. و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ وتسمى المتلوة بفعل مُهيِّئة.

الثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف فالأحرف إحداهما رُب وأكثر ما تدخل على الماضي. كما في بيت ملك الحيرة جذيمة الأبرش:

رُبَّمـــا أوفيـــت فـــي علـــمٍ تَـــــرفعنْ ثـــوبي شـــمالات

لأن التقليل والتكثير إنما يكونان فيما عُرف حَده والمستقبل مجهول وجاء في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الحجر:٢]. إنما جاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي(٣٠).

وذكر إبن مالك، إن ما الكافة مع الباء معنى التقليل كما أحدثت مع الكلف معنى التعليل في نحو: (واذكروه كما هداكم). والظاهر أن الباء والكاف للتعليل وإن (ما) معها مصدرية (٣١).

٤. أن تكون عوض عن ضربان: عوض عن فعل وعوض عن الاضافة، فمثال الأول (أما أنت منطلقاً انطلقت). والأصل لأن كنت منطلقاً انطلقت فحذفت لام التعليل وحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله وجيء بـــ(ما) عوض من كان. ومثال الثاني: قولهم (حيثما) و (إذما) فما عوض من الإضافة لأنهما قصد الجزم بها قطعاً عن الإضافة وجيء بما عوض منها(٣٢).

ثالثاً- مِنْ الزائدة، معانيها ومواضع زيادتها:

١. «من التي معناها التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو: «ما جاءني من رجل " فإن قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ولهذا يصح أن يقال بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول مِنْ»(٣٣).

وتزاد عند سيبويه خاصة في النفي لتأكيده وعمومه وذلك في قوله تعالى: ﴿ **مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٌ** ﴾ والاستفهام كقوله تعالى: (هل من مزيد) و(هل من خالق غير الله). والمعنى في قوله تعالى: ﴿ **مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٌ** ﴾ إذ ليس المقصود نفي بشير

واحد ولا نذير واحد وإنما المراد الجنس وكذلك المراد جواز التقدير على خالق واحد [٣٤].

٢. «تزاد من لتوكيد العموم وهي الزائدة في نحو (ما جاءني من أحدٍ) أو (ما جاءني من ديّار) فإن أحداً أو دياراً صيغتا عموم»[٣٥]. وشروط زيادتها في هذين النوعين: أن يكون مجرورها نكرة مثل، ما جاءني من أحد. وإن يتقدم عليها نفي أو نهي أو استفهام بـــ(هل) كقوله تعالى: ﴿ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ﴾ (هل من أحد في الدار).

٣. أن يكون مجرورها فاعلاً نحو (لا يقم من رجلٍ) أي لا يقم رجلٍ أو مفعولاً به نحو (هل تحسد من أحد) أو مبتدأ كقوله تعالى: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [٣٦]. وقد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ ﴾[٣٧]. ومما نقل عن العرب قولهم: (قد كان من مطر) وقد كان من حديث فخل عني «زعم الكوفيون أنَّ من في العبارتين زائدة وأولها جمهور النحويين إنها مبغضة والتقدير» قد كان حاصل من مطر وقد كان كائن من حديث وتقول كل شيء من مطر وكان شيء من حديث و(من) هنا للتبعيض[٣٨].

رابعاً- إنْ الزائدة ومواضع زيادتها:

إنْ الزائدة نوعان: مؤكدة وكافة، الكافة التي تأتي زائدة بعد ما الحجازية نحو (ما إن زيد قائم) فـــ(إنْ) في هذا الموضع زائدة وكافة لـــ(ما) عن العمل[٣٩]. والمؤكدة غير الكافة وتزاد في أربعة مواضع:

١. بعد ما الموصولة الإسمية كقول الشاعر:

يُرجـــى المـــرء مـــا إنْ لا يـــراه وتعـــرض دون أدنـــاه الخطـــوب

٢. بعد ما المصدرية كقول الشاعر:

ورج الفتى للخير ما إن رأيتـــه علـــى ألســـن خيـــراً لا يزيـــد

٣. بعد ألا الاستفتاحية كقول الشاعر:

ألا إن سرى ليلي فبت كئيباً أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا

٤. قبل مدة الإنكار، قال سيبويه: سمعنا رجلاً من البادية قيل له أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال أنا إنيه! منكراً أن يكون رأيه على خلاف الخروج[٤٠].

وتزاد إن التي بمعنى إذا كما في قوله تعالى: ﴿ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ قال: معناه إذا كنتم، وقوله تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ ومذهب المحققين أن (إنْ) في هذه المواضع كلها شرطية وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن ولم يثبت في اللغى أن (إنْ) بمعنى (إذ) أما في قوله تعالى: " إن كنتم مؤمنين " [٤١] (إن) شرط محض وورود إنْ بمعنى إذ هو رأي الكوفيين وخالفهم البصريون[٤٢]. كقول الشاعر:

فما إنْ طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

جاءت إن زائدة في (ما طبنا) والمعنى (ما طبنا) وتقل زيادتها بعد ما الموصولة [٤٣].

خامساً- أنْ الزائدة والمواضع التي تزاد فيها:

تقع أن زائدة وتكثر زيادتها في:

١. بعد (لما) الحينية كقول الشاعر:

ولما أنْ طفت سفهاء كعبٍ فتحنا بيتتا للحرب بابا

أنْ في البيت الشعري زائدة ولا عمل لها[٤٤].

وكقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ [يوسف:٩٦] وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ [العنكبوت:٣٣] وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ كقوله تعالى: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢ ﴾ [عبس:١-٢] وقال البصريون (إن) هنا في موضع نصب لأنه مفعولا له والتقدير لإن جاءه الأعمى. وزعموا أيضا أنها تكون بمعنى (لو) كقوله تعالى:

﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾[الانبياء:١٧] والبصريون يأبون ذلك ولا يعربون إنْ بمعنى لو(٤٥).

٢. تقع أنْ زائدة بين لو وفعل القسم، مذكوراً كقول الشاعر:

فاقْسِمِ أنْ لــو التقينــا وأنــتم لكان لكم يــوم مــن الشــرِّ مظلــم

٣. تزاد بين الكاف ومخفوضها وتكون زيادتها نادرة كقول الشاعر:

يوماً توافينــا بوجــهٍ مقسَّــم كأن ظبية تعطو إلــى وارق السَّــلمِ

وفي رواية جر ظبية.

٤. زيادتها بعد إذا كقول الشاعر:

فأمهله حتــى إذا كــان كأنــه مُعاطِر يدٍ في لُجة الماء غامرُ (٤٦)

وتأتي أنْ زائدة بعد ما النافية فيقول: ما أنْ زيد منطلق والتقدير ما زيدٌ منطلق(٤٧).

سادساً: لا الزائدة والمواضع التي تزاد فيها:

تكون (لا) زائدة في ثلاثة مواضع:

١. أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط كقولهم جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيء ف (لا) في الأمثلة زائدة من جهة اللفظ، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها وليست زائدة من جهة المعنى لانها تفيد النفي(٤٨). ويدخل ضمنها لا النافية المهملة الزائدة بين الجار والمجرور كقول الشاعر:

حتى تآوى إلى لا فــاحش بــرمٍ ولا ســـحيح إذا أصـــحابه عـــدموا

جاءت لا معترضة بين حرف الجر وإلى والاسم المجرور فاحش فلم تمنع أثر حرف الجر في المجرور مع بقاء معنى النفي.

والمعترضة بين أداة النصب والفعل المضــارع المنصــوب كقولــه تعــالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة:٧١]. والمعترضة بين الجازم والمجــزوم، كقولــه

تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة:٤٠]. فلم تمنع أداة الجزم عن جزم معمولها ولا أداة النصب من نصب معمولها(٤٩).

٣. أن تكون زائدة لتوكيد النفي، نحو (ما يستوي زيد ولا عمرو) أي لا يستوي زيدٌ ولا عمرو. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ ﴾. [فاطر:١٩] لأن عدم الاستواء يحصل بدون لا ومنه قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٧]. لا زائدة لتوكيد النفي، قالوا: تعين دخولها في الآية، لئلا يتوهم عطف الضالين على الذين(٥٠).

٤. أن تكون زائدة دخولها كخروجها وهذا مما لا ينقاس عليه أي الزائدة لفظاً ومعنى وهي نوعان:

١. زائدة شبيهة بالمؤكد لشمول الطرفين كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ ﴾.

٢. الزائدة زيادة محضة وهي التي لو سقطت من الكلام لا يتغير معناها وقيل عن زيادتها شاذة لانها زيدت في غير عطف مسبوق بنفي أو نهي وقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة جاءت فيها قبل (لا) قسم كقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ ﴾ [الواقعة:٧٥] ﴿ وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾ .[القيامة:٢](٥١).

سابعاً: زيادة حروف أخرى منها:

١. الفاء الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط نحو الذي يأتي فلهُ درهم. فهذه الهاء شبيهه بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص لكن جعلت زائدة لأن الخبر مستغنٍ عن رابط يربطه بالمبتدأ.

والفاء التي يكون دخول في الكلام كخروجها وقال بها الأخفش وزعم أنهم يقولون أخوك فوجد واحتج بقول الشاعر:

وقائلة: خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كماهيا

والفاء الداخلة على إذا الفجائية مثل: خرجت فإذا الأسد. وذهب المازني انها زائدة وإليه ذهب الفارسي وذهب أبو بكر مبرمان إلى أنها عاطفة(٥٢).

٢. أم تقع زائدة كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾[الزخرف:٥٢]. وكقول الشاعر:

ياليت شعري ولا منجى من الهــرمِ أم هل على العيش بعد المشيب من ندمِ

أم: زائدة لا محل لها من الإعراب(٥٣).

٣. الكاف تقع زائدة إذا اقترنت بإداة تشــبيه كقولــه تعــالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ والمعنى ليس مثله شيء وهذا رأي المبرد وأكد زيادتها في الآية كل من الرمــاني وابن جني إذ لا يجوز عندهما أن تكون الكاف غير زائدة لأنه يصير المعنى كفراً (٥٤).

المبحث الثاني
تكرار الحروف

وينقسم تكرار الحروف على قسمين تكرار حروف الجواب وتكرار الحرف الذي ليس بجواب. وحروف الإيجاب: (نعم وبلى وأي وأجل وجير) فــ (نعم) مقررة لما سبقها، و(بلى) مختصة بإيجاب النفي و(إي) إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم و(أجل وجير) تصديق للخبر. ومعنى مقررة لما سبقها من كلام خبري سواء أكان موجبا نحو: نعم في جواب من قال: قام زيد. أي: نعم قام، أم منفياً، نحو نعم في جواب من قال: ما قام زيد أي: نعم ما قام وكذلك تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتاً كأن. نحو نعم في جواب من قال: أقام زيد أي : نعم أو منفياً نحو نعم في جواب من قال ألم يقم زيد؟ أي نعم لم يقم. فــ (نعم) بعد الاستفهام ليست للتصديق، لأن التصديق إنما يكون للخبر فالأولى أن يقال: هي بعد الاستفهام لإثبات ما بعد الأداة نفياً كان أو إثباتاً(٥٥).

أولاً- تكرار حروف الإيجاب:

إذا أريد تكرار حروف الجواب وهي (نعم وبلى وجير وأجل وأي ولا) يكون التكرار بإعادته وحده فيقال: أقام زيد؟ فتقول: نعم نعم أو لا لا و(ألم يَقُم زيد؟) فتقول : بلى بلى. و(هل خرج زيد؟) أجل أجل. ومنه قول الشاعر:

لا لا أبـــوح بحـــب بثينـــة إنهـــا أخـــذت علـــي مواثقـــاً وعهـــودا[٥٦]

ثانيا: تكرار الحرف الذي لا يقصد به الجواب:

إذا أُريد تكرار الحرف الذي ليس بجواب يجب أن يعاد الحرف المؤكد مع ما اتصل بالمؤكد نحو (إنَّ زيداً إن زيداً قائمٌ) و(في الدار في الدار رجل) ولا يجوز تكرار الحرف وحده نحو (إنَّ إنَّ زيدا قائم) و(في في الدار رجل). ويكون الغرض من تكرار الحرف بصورة عامة هو التوكيد[٥٧].

ثالثاً: تكرار لا أحوال تكرار لا:

١. إذا وقع بعد لا جملة ليس لها موضع من الإعراب لم تكن (لا) عاطفة لذلك يجب تكرارها نحو (زيدٌ قائم لا عمرو قائم لا بشرٌ) لأن الجملة مستأنفة لذلك لا يجوز الابتداء بها.

٢. تدخل على الفعل الماضي قليلاً والأكثر حينئذ أن تكون مكررة كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة:٧٥]. وجاءت في قوله تعالى غير مكررة لفظاً: ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ [البلد:٩٠]. فهي غير مكررة في اللفظ لكن المعنى: فلا فكَّ رقبة ولا أطعم مسكيناً إنه فسر اقتحام العقبة، أو لأنه تفسير للعقبة.

٣. إذا دخلت على الأسماء فيليها المبتدأ نحو (لا زيد في الدار ولا عمرو)[٥٨]. ونحو قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات:٣٧].

٤. يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد أو خبر أو صفة أو حال نحو: (زيد لا شاعر ولا كاتب) و(جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا) وقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة:٦٧].

٥. إذا كان ما دخلت عليه فعلا مضارعاً لم يجب تكرارها نحو «لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ولم يجب تكرارها في قوله (لا نولك أن تفعل) لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع» [٥٩].

المبحث الثالث
تعلق الحروف

الحروف التي تتعلق:

من المتفق عليه بين النحاة أن حرف الجر الأصلي يتعلق بالفعل أو شبهه، أو ما هو بمعناه، أو غير ذلك مما ذكر[٦٠]؛ لأنه يضفي معنى جديداً على ما تعلق به، يوضح معناه ويكمله، ويقيد الحدث ويخصصه [٦١].

فضلا عن كونه أداة وصل توصل معنى العامل إلى الاسم المجرور؛ ولذا سميت هذه الحروف (حروف الإضافة)[٦٢] والمراد بإيصال معنى العامل إلى الاسم تعديته إليه، لذلك يعد النحاة المجرور مفعولا به لذلك العامل تقديراً؛ لأن العامل يصل إليه بوساطة حرف الجر على العكس من المفعول به الحقيقي الذي يصل إليه العامل من غير وساطة، ولذلك يقتصر في إعراب الأول على أنه اسم مجرور بحرف الجر، ومما يدلل على مفعوليته جواز عطف أو العطف عليه، أو إبداله، أو الإبدال منه بالنصب. نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ﴾ [الصافات:١٣٧-١٣٨] فعطف الجار والمجرور (بالليل) على قوله (مصبحين) الحال المنصوبة ونحو: مررت بزيد وخالدٍ بالجر من اللفظ، ويجوز النصب على المحل، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ

﴿ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا ﴾ [الأنعام:١٦١]. منصوب على البدلية في محل قوله: إلى صراط لأن معناه (هداني صراطاً مستقيماً)(٦٣) والله أعلم.

وإذا لم تتحقق وظيفة التعلق التي ذكرناها أعني إضافة المعنى الفرعي إلى عامل الجار والمجرور، وإيصال معنى العامل إلى الاسم المجرور ومن ثم الارتباط المعنوي فلا تعلق بينهما وذلك في حالات(٦٤) ومنها:

أن يقع الجار والمجرور نائباً عن الفاعل، نحو "سلم على خالد" فالجار والمجرور " على خالد" رفع نائبا عن الفاعل، نحو: فلم يعد له تعلق بالفعل الذي قبله؛ لأنه خرج عن حيز التعدية وتقييد الحدث إلى نطاق آخر، إذ دخل في علاقة جديدة هي علاقة الإسناد؛ لأنه نائب عن الفاعل فصار مسنداً إليه والفعل مسند، ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ ﴾[الأعراف:١٤٩]. فالجار والمجرور (في أيديهم) أيضا وقع نائبا عن الفاعل وخرج عن علاقته إلى علاقة جديدة، هي علاقة الإسناد، ومنها: إذا وقع الجار والمجرور تابعين في عطف، أو بدل، أو توكيد، فمن العطف قول أبي زبيد الطائي(٦٥):

ولـــك النصـــر باللســـان وبالـــك ... فٍّ إذا كـــــان لليـــــدين مصـــــال

فقد عطف الجار والمجرور (بالكف) على قوله (باللسان) وهو شبه جملة، ولم يتعلق لأنه تابع. ومن البدل قول أبي زيد أيضاً (٦٦):

فأعلمن أنني أخوك أخـــو الـــود ... حيـــــاتي حتـــــى تـــــزول الجبـــــال

فالجار والمجرور (حتى تزول الجبال) بدل من قوله (حياتي) وليس للجار والمجرور متعلق لوقوعه تابعاً. ومن التوكيد قولنا: (زيد في الدار في الدار) فالجار والمجرور "في الدار" الثاني توكيد لما قبله (في الدار) ولا يجوز تعليقه، لأنه تابع.

ومنها أن يقع الجار والمجرور في محل نصب على الاستثناء، فإنه حينئذٍ يخرج إلى حيز النصب على التمام، كقول الشاعر(٦٧):

إن هـــو مســـتولياً علـــى أحـــدٍ ... إلا علـــــــى أضـــــــعف المجـــــــانين

فالجار والمجرور (على أضعف) يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق « على أحد».

ثالثاً- تعلق حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد:

اختلف النحاة حول حرف الجر الزائد، أيتعلق أم لا؟

فزعم بعضهم أنه يُعلق، وزعم آخرون أنه لا يُعلق، ويرى قسم آخر أنه يُلع إنْ وجد في الكلام أو ما في معناه، لأنه أشبه غير الزائد في العمل، وفي الكلام حدث يتعلق به، فإن لم يكن في الكلام حدث لم يتعلق لعدم الحاجة إلى تعليقه [٦٨].

وإذا أردنا أن ندلي دلونا في هذه المسألة، فمن الضروري أن نقف عند مفهوم زيادة الحرف لنا الحكم على ذلك.

يرى بعض النحاة أن معنى الزائد هو أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، وأنكر أخرون هذا الزعم، إذ ذلك يكون عبثاً في الكلام، وكتاب الله جل ثناؤه منزه عن مثل ذلك[٦٩].

وقال سيبويه في حديثه عن (ما) الزائدة: «وتكون توكيداً لغواً وذلك قولك: (متى تأتيني آتك) وقولك: (غضبت من غير ما جرم) وقال الله جلَّ ثناؤه: «فبما نقضهم ميثاقهم» وهي لغو في أنها لم تحدث، إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام»[٧٠].

وواضح من قول سيبويه أنها سميت زائدة أو لغوا؛ لأن أصل المعنى لم يتغيَّر بها، إنما زيد بسببها تأكيد المعنى الثابت وتقويته.

جاء في شرح الكافية للرضي عن وظيفة الحرف الزائد ما يأتي :" قيل: فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم في (من) الاستغراقية و (الباء) في خبر (ما و (ليس) فإن قيل: فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية، قيل إنما سميت زائدة؛ لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا

يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تغير فائدتها العارضة الحاصلة قبلها ... وبعض الزوائد يعمل كـ (الباء ومن) الزائدتين، وبعضها لا يعمل، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران:٥٩].

وأما الفائدة اللفظية فهي تَزين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة والكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السمع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، إلا لعُدت عبثاً، ولا يجوز ذلك في كلام الباري تعالى وأنبيائه وأئمته.

ومما تقدم ومن غيره الذي لم نذكره[٧١] خشية الإطالة يتبين لنا أنه ليس هناك زيادة في الحروف، وإنما هناك معنى.

فعندما يؤتى بالحرف يؤتى به ليؤدي معنى يقصده المتكلم، فمثلا في قولنا: (ما زيد قائما) وفي قولنا: (ما زيد بقائم) ليس المعنى واحداً فقولنا: (ما زيد بقائم) أقوى وآكد من قولنا: (ما زيد قائما) وما ذلك إلا بسبب (الباء) فالحرف إذا صح حمله على الفائدة لا يحكم بزيادته.

فضلا عن ذلك أن الإتيان بحرف زائد في العبارة يؤدي إلى قوة المعنى وتوكيده، قال إبن يعيش عن الحرف الزائد: «أنها تفيد فضل توكيد وبيان بسبب تكثير اللفظ بها، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصل إلا مع كلام»[٧٢].

أما حروف الجر الشبيهة بالزائدة، وهي التي ليست أصلية محضة ولا زائدة محضة، فهي تؤدي معنى متميزا في الكلام ولا معنى فرعياً متمما لمعنى موجود، كالترجي في (لعلَّ) والتعليل والتكثير في (ربَّ)[٧٣]. وقد اختلف النحاة فيها: أتتعلق أم لا تتعلق؟ قسم منهم قال: إنها تتعلق؛ لأنها تضيف معنى جديداً على الجملة، وأنها توصل معنى العامل إلى ما بعدها، نحو:(رُبَّ رجل عالم أدركت) فـ (رُبَّ) أوصلت معنى الإدراك إلى (رجل) كما أوصلت (الباء) المرور إلى زيد في قولنا :(مررت بزيدٍ)[٧٤]. والأمر كذلك بالنسبة لـ(لعلَّ) فقد رأى بعض النحاة أنها كـ (ربَّ) تتعلق بالعامل[٧٥].

ورأى بعضهم الآخر أنها لا تتعلق وأن ما بعدها مجروراً لفظاً فقط، وأنه يعرب بحسب موقعه في الجملة، فمثلاً في قولنا: (ربَّ رجل صالح حاضر) يكون (رجل) مجرور لفظا مرفوع محلاً لأنه مبتدأ، فهو ركن من أركان الإسناد وهو مبتدأ مسند إليه.

وأما في نحو (ربَّ رجل صالح لقيت) فـ(رجل) مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به، ويقدر الناصب بعد الاسم المجرور لا قبل الحرف الجار، لأن (ربَّ) لها الصدارة في الكلام فهي دخلت على المثالين لإفادة التكثير أو التعليل لا تعدية العامل(٧٦). ومثل ربَّ لعلَّ في قول الشاعر (٧٧):

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعـــل أبـــي المغـــوار منـــك قريـــب

فهي حرف جر شبيه بالزائد، لأن مجرورها في موضع رفع مبتدأ، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية (قريب) ولأنها لم تدخل لتوصيل معنى عامل، بل دخلت لإفادة معنى التوقع، ولذا أرى أن هذه الحروف وإن أفادت معنى جديداً في الجملة إلا أنها لا تتعلق لعدم حصول الارتباط المعنوي بينها وبين العامل فهي لم توصل معنى العامل إلى مجرورها، وإنما مجرورها، مجروراً لفظاً ويعرب بحسب موقعه من الكلام.

رابعاً- طبيعة المتعلق.

١. التعلق بالفعل الجامد: من الواضح بمكان أن حرف الجر الأصلي ومجروره يتعلقان بالفعل التام المنصرف باتفاق النحاة، لكن هل يتعلقان بالفعل الجامد؟ في المسألة خلاف بين النحاة ففي قول الشاعر(٧٨):

ونعم شركاء من ضاقت مذاهبـــة ونعم من هـــو فـــي ســـرٍّ وإعـــلان

زعم أبو علي الفارسي في قوله : (مَن) نكرة تامة تتميز لفاعل (نعم) مستتراً، كما دلَّ هو وطائفة في ما من، نحو: (فنعم ما هي) وإن الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن (هو) مبتدأ خبره (هو) أخرى مقدرة على حد شعري شعري،

وإن الظرف متعلق بـــ(هو) المحذوفة لتضمنها معنى الفعل، أي (ونعم الذي هو باق على وده في سره وإعلانه) وأن المخصوص محذوف، أي بشر بن مروان وأظن أن تقدير المخصوص (هو) لتعلق ذكر بشر في البيت قبله وهو[٧٩]:

وكيف أرهــب أمــر أو أراع بــه وقد زكات إلى بشــر بــن مــروان

يبقى التقدير الأقرب ويكون حينئذ (من هو هو هو).

وأرى أن في هذه التأويلات تكلفاً بعيداً لا داعي له ؛ لأن هذه التأويلات تفسد المعنى وتثقل على الدارسين هذا الأمر، لذا الأميل إلى الرأي الذي يجوز (تعلق الجار والمجرور بالفعل الجامد) إذ أمكن تأويله وحصل مفهوم التعلق بالشرط الذي ذكرناه وهو الارتباط المعنوي بين الفعل والجار والمجرور، والتأويل غير المتكلف ليس بعزيز على اللغة علما بأن النحاة يجوزون تعلق الجار والمجرور بالاسم الجامد إذا أوّل بالمشتق، والفعل أولى بذلك، فإذا أولنا (نعم) بـــ (أمدح) مثلاً يحصل التعلق، وفي ذلك تسهيل للدارسين وإبعاد لهم عن التأويلات المتكلفة البعيدة.

٢. التعلق بالأفعال الناقصة: أما التعلق بالافعال الناقصة (كان وأخواتها) فأيضاً فيه خلاف بين النحاة، ويبدو أن هذا الخلاف قائم في حقيقته على اختلافهم في مفهوم نقصانها. فمن يرى أن نقصانها متأت من عدم دلالتها على الحدث[٨٠]، يمنع تعلق الجار والمجرور بها، ومنهم المبرد، وأبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين[٨١].

ومن كان يرى أنها تدل على الحدث، وإنما سميت ناقصة: «لأنها لا تتم بالمرفوع بها كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب»[٨٢]. يجوز تعلق الجار والمجرور بها.

ويرى ابن هشام أن هذه الأفعال كلها تدل على الحدث إلا ليس[٨٣]، وذكر الرضي أن ليس تدل على الحدث، وهو الانتفاء [٨٤]، وعلى هذا يتعلق الجار والمجرور بجميعها، وكان لابن جني رأي في تعلق (الجار والمجرور) بـــ(ليس) فهو يرى أن ليس

لا تدل على الحدث إلا أنه يجوز التعلق بها، وذلك بلفظها، لأن هذه الأفعال ترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها، قال :" لأنه إذا جاز أن ترفع وتنصب للفظها كذلك يجوز أن يتعلق الظرف بها أيضا للفظها، قال لي مرة أبو علي – رحمه الله–: «الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً»(٨٥).

ومن المعلوم أن قوله (الظرف) يشمل الجار والمجرور أيضاً. وإذا كان لا بد لنا أن نقول شيئاً في مسألة نقصانها فنرجح رأيا آخر يرى أن هذه الأفعال تدل على الحدث الناقص لا التام الذي يفيد بمجرد اسناده إلى فاعله (٨٦).

وأما من جوز ذلك واستدل بقوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ [يونس:٢]. فإن اللام لا تتعلق بـــ(عجبا) لأنه مصدر مؤخر ولا بـــ(أوحينا) لفساد المعنى؛ ولأنه صله لـــ (أن) وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقدير عليه، ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا(٨٧).

٣. التعلق بحروف المعاني: المقصود بحرف المعنى: ما كان له معنى لا يظهر إلا إذا انتظم في الجملة كحرف الجر والاستفهام والعطف، وغيرها(٨٨).

وقد اختلف النحاة في التعلق بها، فقد أجاز بعضهم تعلق الجار والمجرور بها مطلقاً(٨٩). وهناك رأي آخر يرى أن الحرف إذا ناب عن الفعل المحذوف جاز التعلق به على سبيل النيابة لا الأصالة، وإلا فلا، وهو رأي أبي علي الفارسي وأبي الفتح (٩٠). وقد اختاره بعض الباحثين المحدثين(٩١).

وأما الذين قالوا بجواز تعلق حرف الجر بحروف المعاني، فقد ذهبوا في قوله تعالى: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم:٢]. إلى أن الجار والمجرور (بنعمة) متعلق بحرف النفي (ما) والمعنى على ذلك انتفى بسبب نعمة ربِّك عنك الجنون، إذ لو تعلق الجار والمجرور بـــ (مجنون) لأفاد نفي الجنون خاص. وهو الجنون الذي يكون بنعمة الله، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص(٩٢).

وجمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل على النافي، أي انتفى ذلك بنعمة ربك[٩٣].

ويرى الباحثون أن (يا) التي للنداء والتعجب أو للنداء والاستغاثة يعلق بها لنيابتها عن الفعل كما نصب المنادى بأداته التي نابت عن الفعل فقول إمرى القيس[٩٤]:

فيالك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدَّت بيدبل

فالجار والمجرور (لك) يتعلقان بـ(يا) لنيابتها عن الفعل، وهكذا بقية حروف المعاني يتعلق بها الجار والمجرور إذ نابا عن الفعل، والذي نراه عدم التعلق؛ لأن هناك فرقا بين الفعل وبين الحرف، فالفعل معناه في غيره، وهذا الفرق بلا شك يؤدي إلى خلاف في المعنى وفي الحكم، إذ العدول من صيغة إلى صيغة فالفعل (أدعو) يدل على الإخبار عن وقوع الدعاء، في حين قولنا (يا زيد) لا يدل على إخبار، وإنما هو الدعاء نفسه، وكذلك إذا قلنا: (أقام زيد) استفهم عن قيام زيد.

فقولنا : (استفهم) بالفعل يكون عبارة عن طلب الفهم، وقولنا: (أقام زيد؟) بالهمزة يكون الطلب نفسه، فلما افترق معناهما افترق حكمهما[٩٥]. هذا فضلا عن أن جملة (يا زيد) و(أقام زيد؟) إنشائية والمبدوءة بالفعل خبرية.

والخلاصة من ذلك كله أرى عدم تعلق حروف الجر بحروف المعاني مطلقاً لما ذكرناه.

خامساً- حذف المتعلق: قد يخلو الكلام من ذكر العامل لأنه:

١. إما محذوفا جوازا لوضوحه؛ بسبب اشتهاره في الاستعمال قبل الحذف وأمن اللبس بعد الحذف [٩٦]، والحذف الجائز يكون إذا دل على المعلق دليل مقالي. كأن تسأل فيقال لك: (أين جلست؟) فتقول: في المكتبة. ويجوز كذلك أن تذكر العامل، فتقول: (جلست في المكتبة) فتقول: (جلست في المكتبة) ومنه قولهم: «من لي بكذا؟» أي: من يتكفل لي به[٩٧].

ويكون الحذف جائزاً بسبب الاشتهار في الاستعمال، وذلك مثل قول المتنبي[٩٨]:

بـــأبي مـــن وددتـــه فافترقنـــا وقضـــى الله بعـــد ذاك اجتماعـــاً

وقول الآخر:

بنفسي تلك الأرض، ما أطيب الربا! وما أحســن المصــطاف والمتربعــا!

يريد: أفدي بأبي- أفدي بنفسي.

ويكون الحذف جائزا أيضا بسبب وجود دليل يدل عليه، ومثال ذلك قولك: «أزورك في مساء الخميس أما أخوك ففي مساء الجمعة» أي فأزوره في مساء الجمعة.

٢. أما محذوف وجوبا: ويحصل إذا كان الجار والمجرور دليلا على كون مطلق، وهو الوجود العام أو المطلق من دون زيادة معنى آخر، كالاستقرار أو الحصول أو الوجود [٩٩]. وذلك في مسائل؛ أشهرها سبعة:

أ- أن يقع خبرا، ونجد الاختلاف قائم بين النحويين في تقدير عامل الجار والمجرور والظرف إذا وقعا خبرا على ثلاثة آراء، فنقل عن الاخفش أنه قدره اسماًبكائن أو مستقر، وهو ينسب أحيانا إلى سيبويه، في حين نقل عن جمهور البصريين أنهم قدروه فعلا (يكون أو يستقر) أما ما نقل عن ابن السراج فإنه يرى أن الجار والمجرور والظرف كلاهما قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة [١٠٠].

وهو ما تناقل أيضا عن أبن جني [١٠١]، ونراه أقرب إلى المعنى كون شبه الجملة إذا ما قدم على المبتدأ تناسى النحاة التقدير فيه ولو كان المعنى مبنياً على التقدير (المحذوف) لكان التقدير يشمله مقدما أو مؤخرا.

ب- أو صلة، وظهر الخلاف أيضا في وقوع شبه الجملة صلة «ويشترط في الجار والمجرور (الواقع صلة) أن يكونا تامين؛ أي يحصل بالوصل منه فائدة ، تزيل إبهام الموصول، وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلقها؛ نحو: «سكت الذي في الحجرة».

فـــ(في الحجرة) تام ولا بد أن يتعلق بفعل لا بشيء آخر، وهذا الفعل محذوف وجوبا- لأنه كون عام تقديره: استقر، أو حل، أو نزل»[١٠٢].

ت- أو صفة، نحو: «هذه رسالة في يد صديق عزيز».

ث- أو حالاً، نحو: «نظرت الرسالة في يد صديق عزيز»[١٠٣].

ويقولون في شبه الجملة: إذا وقع صفة، نحو: (مررت برجل عندك). أو حالا، نحو : (مررت بزيد عندك) أو خبراً في الحال، أو في الأصل، نحو: (مررت بزيد عندك) فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة (استقر) أو (مستقر) وفي الصلة (استقر) لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فعله ليس بجملة [١٠٤].

وأريد أن أشير إلى معنى (التعلق) وهو الارتباط المعنوي بين الجار والمجرور وما يتعلق به من الفعل وشبهه من المشتقات أو ما هو بمعناها.

وهذا المفهوم يشمل الظرف أيضا وغيره مما يقتضي الارتباط [١٠٥]، وهذا الارتباط المعنوي للجار والمجرور بالحدث وتمسكه به جعله كأنه جزء منه لا يظهر معناه إلا بما تعلق به ولا يكتمل معنى المتعلق إلا به [١٠٦].

والكلام يقتضي أن يكون التعلق بما فيه صحة المعنى [١٠٧]. فلو قلنا مثلاً: «وقفت أقرأ في الكتاب في الطريق» يكون (الكتاب) متعلقاً بـــ(أقرأ) و(في الطريق) متعلقاً بـــ(وقفت) ولو علقنا (في الكتاب) بـــ(وقفت) لفسد المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾ [ابراهيم:١٨] فالجار والمجرور (على شيء) متعلق بـــ(يقدرون) ليس متعلقا بـــ(كسبوا) لأن المعنى يكون على هذا (كسبوا على شيء) وهو فاسد، وإنما المعنى: «فلا يقدرون على شيء»[١٠٨].

ولما كانت العلاقة بين العامل (المتعلق به) والجار مع مجروره على ما ذكرناه من الارتباط المعنوي الوثيق وجب أن ننتبه عند التعليق؛ فنميز العامل الذي يحتاج إلى الجار مع المجرور لتكملة معناه، من غير الذي لا يحتاج.

فنخص الأول بتعلقهما به، ونعطيه ما يناسبه، دون سواه من العوامل التي لا يصح التعلق بها، إما بسبب الاكتفاء بمعنى العامل من دون احتياج إلى الجار مع مجروره، أما بسبب فساد المعنى المراد من العامل إذا تعلقا به.

وبيان ذلك: أن الكلام قد يشتمل على عدد من الأفعال أو غيرها مما يشبهها؛ فيتوهم من لا فطنه له أن التعلق بكل واحد منها جائز، فيسارع إلى التعليق غير متثبت من حالة العامل لهذا التعليق، في استكمال المعنى أو عدم حاجته، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساده، مثل: «جلست أقرأ في كتاب تاريخي«فلو تعلق الجار والمجرور (في الكتاب) بالفعل (جلس) لكان المعنى: (جلست في كتاب) وهذا واضح الفساد، ولكن يستقيم المعنى لو تعلقا بالفعل (إقرأ) فيكون المعنى» أقرأ في كتاب تاريخي»[١٠٩].

فالواجب يقتضي أن نبحث لحرف الجر الصلي مع مجروره عن (العامل) المناسب لهما – ولا سيما إذا تعددت حروف الجر ومجروراتها وتعددت معها أفعال وأشباهها – وإن تميزه ونستخلصه من غير المناسب، ولا نتأثر في اختيار بقربه من الجار والمجرور، أو بعده عنهما، أو تقدمه عليهما أو تأخره، أو ذكره، أو حذفه.

وإنما نتأثر بشيء واحد، وهو ما يكون بين العامل وبينهما من ارتباط معنوي يحتم اتصالهما به بطريقة تعلقهما به مع ملاحظة الرأي المشهور، وهو: أن شبه الجملة بنوعيه لا يتقدم على عامله المؤكد بالنون [١١٠].

ونود أن نشير إلى أن الخلاف في المتعلق بـــ (ما) يقف عند حدود النحويين فقط، بل تعداه إلى الخلاف بين المفسرين.

ومثل ذلك ظاهر في كثير من أقوال المفسرين، والذي بنى عليه تفسير مقصد النص القرآني، ففي (بسم الله الرحمن الرحيم) مثلا نجد قولهم في متعلق المجرور: إعلم أن المتعلق في (بسم الله) محذوف تقديره هنا أقرأ، وسبب حذف متعلق المجرور؛ أن البسملة سُنّت عند ابتداء الأعمال الصالحة فحذف متعلق المجرور فيها حذفا ملتزما

إيجازا اعتمادا على القرينة، وقد حكى القرآن قول سحرة فرعون وذكر صاحب الكشاف أن أهل الجاهلية كانوا يقولون في ابتداء أعمالهم: (باسم اللات باسم العزى) فالمجرور ظرف لغو معمول للفعل المحذوف ومتعلق به وليس ظرفا مستقلا مثل الظروف التي تقع أخبارا، ودليل المتعلق ينبئ عن العمل الذي شرع فيه فتعين أن يكون فعلا خاصا من النوع الدال على نوع العمل المشروع فيه المبدوء بالبسملة، فتعين أن يكون المقدر اللفظ الدال على ذلك الفعل(١١١).

جاء في الكشاف: «فاذا قلت "بما تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف تقديره بسم الله أقرأ أو اتلو»؛ لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كما أن المسافر إذا حل أو ارتحل، فقال: (بسم الله والبركات) كان المعنى (بسم الله أحلُّ) و(بسم الله ارتحل) وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ بفعله: بـــ (بسم الله) كان مضمرا ما جعل التسمية مبدأ له، ونظيره في الحذف المتعلق الجار قوله عز وجل: (وفي تسع آيات إلى فرعون وقومه) أي: (إذهب في تسع آيات) (١١٢).

واختلفوا أيضا في معنى دخول الباء على (اسم) هل دخلت على معنى الأمر؟ والتقدير: إبدأ باسم الله أو على معنى الخبر؟

والتقدير: (ابتدأت باسم الله) وفيها قولان الأول للفراء والثاني للزجاج.

فـــ (بسم الله) في موضع نصب على التأويلين، وقيل: الخبر محذوف، أي ابتدائي مشتقر أو ثابت باسم الله، فإذا أظهرته كان (باسم الله) في موضع نصب ثابت أو مستقر. أو ثابت باسم الله. فإذا أظهرته كان (بسم الله) في موضع نصب ثابت أو مستقر.

وقيل: التقدير ابتدائي بـــ (باسم الله) موجود أو ثابت فـــ (بسم) في موضع نصب بالمصدر الذي هو ابتدائي(١١٣).

الخاتمة ونتائج البحث

بعد أنْ تم إنجاز هذا البحث الذي استهدفت فيه بيان آراء النحاة في زيادة الحروف وتكرارها وتعلقها والمواضع التي تزاد فيها الحروف والمواضع التي يتكرر فيها الحرف وطبيعة التعلق في حروف الجر، فلا بد من ذكر النتائج التي توصل اليها البحث وهي:-

١. إن زيادة الحروف تكون سماعية وقياسية ومن ذلك (الباء) فانها تكون زائدة قياسية في ثلاثة مواضع في خبر المبتدأ وخبر ما وخبر ليس، وسماعية في الفاعل والمفعول به والمبتدأ.
٢. هناك شروط لزيادة الحروف، فـــ(من) لكي تزاد أن يكون مجرورها نكرة.
٣. الغرض أو الفائدة من زيادة الحرف أو تكراره هو إما فائدة لفظية راجعة إلى لفظ الكلمة أو معنوية راجعة إلى المعنى وفي كلا الحالتين أن الغرض هو التوكيد سواء كان في زيادة الحرف أو تكراره.
٤. إنَّ مفهوم التعلق يعني: إضافة المعنى الفرعي إلى عامل الجار والمجرور وإيصال معنى العامل إلى الاسم المجرور، ومن ثم الارتباط المعنوي.
٥. وجدنا أن التأويلات في المتعلق فيها تكلف بعيد لا داعي له لأن هذه التأويلات تفسد المعنى وتثقل على الدارسين. لذا يكون الرأي هو تعلق الجار والمجرور بالفعل الجامد للفعل (نعم) وإذا أولنا هذا الفعل بـــ(أمدح) مثلاً يحصل المتعلق وفي ذلك تسهيل للدارسين وإبعاد لهم عن التأويلات المتكلفة البعيدة.
٦. إنَّ التعلق خاص بحروف الجر الأصلية، أما الزائدة والشبيه به ففيه خلاف، فبعض النحويين قالوا بتعلقها وقال بعضهم الآخر بأنه لا تعلق لهما.
٧. اختلف النحاة في طبيعة المتعلق بحرف الجر، فبعضهم فعلياً، وبعضهم الآخر اسمي.

٨. بناء على هذا الاختلاف اختلف المفسرون واللغويون في تفسير بعض الآيات التي جاءت ممثلة لموقع المتعلق.

٩. الأصل في اتمام معنى (الجار والمجرور) هو تعلق بالفعل أو بالاسم الذي يسبقه أو تكون لاحقة له، وقد يحذف المتعلق ويقدر فعلا أو اسما بحسب وجهة نظر النحاة.

هوامش البحث

(١) لسان العرب: (٧١١هـ)، (حرف).

(٢) المصدر نفسة.

(٣) شرح المفصل: ٨:٤٢٢. وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٥٨٥.

(٤) كشف المشكل في النحو: ٢٠٩-٢١٠.

(٥) لسان العرب، (زيد).

(٦) أساس البلاغة، (زيد): ٤٢٩/١.

(٧) المفردات في غريب القرآن: ٣٨٥/١.

(٨) ينظر: الكتاب، ٧٦/٣، والأصول في النحو: ٢٦٩/٢.

(٩) ينظر: شرح المفصل : ١٢٨/٨.

(١٠) ينظر: معاني القرآن: ٤٩٧/١، والصاحبي في فقه اللغة: ١٣٧.

(١١) شرح الكافية: ٣٤٨/٢.

(١٢) لسان العرب، (كرر).

(١٣) التعريفات، ٦٥/١.

(١٤) ينظر: مختار القاموس: ٤٣٤.

(١٥) شرح الكافية الشافية: ٣٤٨/٢.

(١٦) ينظر: أسرار النحو: ٢٧٦.

(١٧) ينظر: مغني اللبيب: ١٠٦/١.

(١٨) ينظر: مغني اللبيب: ١٠٧/١.

(١٩) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٣٩.
(٢٠) ينظر: اسرار النحو: ٢٧٦.
(٢١) ينظر: الجنى الداني:١١٥.
(٢٢) الجنى الداني: ١١٦.
(٢٣) ينظر: دراسة في حروف المعاني: ٤٨.
(٢٤) معاني الحروف: ٤٨.
(٢٥) ينظر: الخصائص، ٢٨٢/٢، والجنى الداني: ٣٣٢.
(٢٦) ينظر: دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل: ٢٥٥.
(٢٧) الجنى الداني: ٣٣٣.
(٢٨) ينظر: رصف المباني: ٣١٧.
(٢٩) ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٦/١-٣٠٧.
(٣٠) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ٣٠٩/١.
(٣١) ينظر: السابق:٣١٠/١.
(٣٢) ينظر: الجنى الداني: ٣٣٣.
(٣٣) مغني اللبيب:٤٢٥/١.
(٣٤) ينظر: شرح المفصل: ١٣٧/٨.
(٣٥) مغني اللبيب: ٤٢٥/١.
(٣٦) ينظر: رصف المباني: ٣٣٥، المعجم النحوي لمفردات اللغة العربية:١٨٥-١٨٦.
(٣٧) مغني اللبيب: ٤٢٦/١.
(٣٨) ينظر: شرح جمل الزجاج: ٤٨٥/١.
(٣٩) شرح المفصل: ١٨٩/٨.
(٤٠) ينظر: الجنى الداني: ٢٣١، ومغني اللبيب: ٣٨/١.
(٤١) ينظر: السابق: ٢٣٣.
(٤٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٣٢/٢.
(٤٣) ينظر: الكتاب: ٢٢١/٤، ومغني اللبيب: ٣٨/١.

(٤٤) ينظر: المنهاج في القواعد والاعراب :١٥٧.
(٤٥) ينظر: معاني الحروف:٨٤.
(٤٦) ينظر: مغني اللبيب: ٥٥/١.
(٤٧) ينظر: رصف المباني: ١٠٩.
(٤٨) ينظر: الجنى الداني: ٣٠٦.
(٤٩) ينظر: دراسة حروف المعاني:٢٧٢، الجنى الداني: ٣٠٧.
(٥٠) ينظر: الجنى الداني: ٣٠٦-٣٠٧.
(٥١) ينظر: دراسة في حروف المعاني: ٢٧٣.
(٥٢) ينظر: الجنى الداني: ١٢٧-١٢٨.
(٥٣) المعجم النحوي لمفردات اللغة العربية: ٣٧.
(٥٤) ينظر: دراسة في حروف الماني: ٧٣.
(٥٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٤٢٦/٤.
(٥٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٥٩/٣.
(٥٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٥٩/٣.
(٥٨) ينظر: ارتشاف الضرب:١٧٢/٢، والجنى الداني: ٣٠٣-٣٠٤، ومغني اللبيب: ٢٤٣-٢٤٤.
(٥٩) ينظر: مغني اللبيب: ٢٤٤/١، وهمع الهوامع: ٣٥٣/١.
(٦٠) ينظر: النحو الوافي: ٣٤٤/٢.
(٦١) أعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٩١.
(٦٢) ينظر: شرح الضي:٤/٦، وشرح المفصل:٩/٨، وهمع الهوامع:١٥٣/٤.
(٦٣) ينظر: البحر المحيط: ٢٦٢/٣.
(٦٤) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل:٣١٥.
(٦٥) شعر أبي زبيد الطائي: ١٣١.
(٦٦) المصدر السابق: المكان نفسه.
(٦٧) شرح ابن عقيل: ٣١٧/١.

(٦٨) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٢٩.
(٦٩) ينظر: شرح المفصل: ١٦٨/٨-١٦٩.
(٧٠) الكتاب: ٢٢١/٤.
(٧١) ينظر: الأشباه والنظائر: ٥٦/١.
(٧٢) شرح المفصل:٤/٨.
(٧٣) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٤٢٩.
(٧٤) ينظر: شرح المفصل ٢٧/٨، وهمع الهوامع:١٨٢/٤.
(٧٥) همع الهوامع:٢٠٨/٤.
(٧٦) ينظر: مغني اللبيب: ٧٩/٢.
(٧٧) شرح ابن عقيل:٤/٣.
(٧٨) ينظر: مغني اللبيب:٧٦/٢.
(٧٩) ينظر: المصدر السابق: ٧٧/٢.
(٨٠) ينظر: مغني اللبيب: ٧٦/٢.
(٨١) ينظر: المصدر السابق: المكان نفسه.
(٨٢) شرح الرضي: ١٩٢/٥.
(٨٣) ينظر: مغني اللبيب: ٧٦/٢.
(٨٤) ينظر: شرح الرضي: ١٩٢/٥.
(٨٥) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٩٥.
(٨٦) ينظر: حاشية الأمير على المغني: ٧٦/٢.
(٨٧) ينظر: مغني اللبيب: ٧٦/٢.
(٨٨) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٥٤/٣.
(٨٩) ينظر: مغني اللبيب: ٧٧/٢.
(٩٠) ينظر: المصدر السابق: المكان نفسه.
(٩١) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٠٥.
(٩٢) ينظر: مغني اللبيب: ٧٧/٢.

(٩٣) ينظر: المصدر السابق: المكان نفسه.
(٩٤) ديوان إمرئ القيس: ١٩.
(٩٥) ينظر: شرح المفصل: ٨/٧.
(٩٦) ينظر: النحو الوافي: ٤٤١/٢.
(٩٧) ينظر: مغني اللبيب: ٨٢/٢.
(٩٨) ينظر: النحو الوافي: ٤٤١/٢.
(٩٩) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٤٦.
(١٠٠) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٦٨/١-١٦٩.
(١٠١) ينظر: شرح الرضي: ٢٣٩/١.
(١٠٢) النحو الوافي: ٣٨٥-٣٨٦.
(١٠٣) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٤٦.
(١٠٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٤٩/١-٤٥٠.
(١٠٥) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٩٠، ومعاني النحو :١١٢/٣.
(١٠٦) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٩٠.
(١٠٧) ينظر: معاني النحو: ١٠٩/٣ وما بعدها.
(١٠٨) ينظر: المصدر نفسه: ١١٠/٣ وما بعدها.
(١٠٩) ينظر: النحو الوافي: ٤٤٢/٢-٣٣٤.
(١١٠) ينظر: المصدر السابق: المكان نفسه.
(١١١) ينظر: التحرير والتنوير: ١٤٦/١.
(١١٢) الكشاف: ١١/١.
(١١٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن /م١/ج١/١٠٤.

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الإندلسي، (ت٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور: مصطفى أحمد النحاس، المؤسسة السعودية- مصر، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٧م.

٢. أسرار النحو، ابن كمال باشا شمس الدين أحمد بن سليمان(٩٤٠هـ)، تحقيق الدكتور: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، د.ط.د.ت.

٣. أساس البلاغة، الزمخشري: أبو القاسم محمد بن عمر بن أحمد(٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٤. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، ط٢، ١٣٦٠هـ.

٥. الأصول في النحو، إبن السراج أبو بكر محمد بن السري (٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، د.ط، ١٩٧٣م.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الانباري عبدالرحمن محمد بن أبي سعيد الانباري النحوي، (٥٧٧هـ)، مطبعة السعادة، د.م، ط٤، ١٩٦١م.

٧. إعراب الجمل وأشباه الجمل، د.فخرالدين قباوة، ط١، دار الأصمعي، حلب، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٨. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د.ت.

٩. التحرير والتنوير، الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون- تونس،

١٠. التعريفات، الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين الشريف (٨١٦ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١١. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعه الأستاذ عبد العزيزسيد الأهل، ط١١، منشورات المكتبة للطباعة والنشر، صيدا- بيروت، ١٤٩٢هـ/١٩٧٦م.

١٢.الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله القرطبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
١٣.الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي حسن بن قاسم(٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، دار الكتب العلمية، جامعة بغداد، د.ط، ١٩٧٦م.
١٤.حاشية الأمير على مغني اللبيب، الشيخ محمد الأمير(١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
١٥. الخصائص، إبن جني أبو الفتح عثمان بن جني الأزدي (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي البخار، المكتبة العلمية، مطبعة الهلال، مصر، د.ط، ١٩١٣م.
١٦.دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل، الدكتور: محمد فاضل صالح السامرائي، والأستاذ الدكتور النعيمي، دار عمار، عمان، ط٣، ٢٠١١م.
١٧.دراسة في حروف المعاني وزيادتها، عباس حسن السامرائي، مطبعة الجامعة، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.
١٨.ديوان إمرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م.
١٩.رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي أحمد بن عبدالنور بن أحمد بن راشد (٧٠٢هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٥م.
٢٠.شرح إبن عقيل على ألفية إبن مالك، ابن عقيل بهاء الدين إبن عقيل العقيلي الهمذاني، المصري (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد دار إبن كثير، دمشق، ٢٠١٠م.
٢١.شرح جمل الزجاج، لإبن عصفور علي بن مؤمن بن محمد علي أبو الحسن الأشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، د.م، ط٤٢، ١٩٨٠م.

٢٢.شرح الرضي على الكافية، للاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن(٦٨٨هـ)، تحقيق: يحيى بشير المصري، الإدارة العامة للثقافة، جامعة بغداد، الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٩٦م.
٢٣.شرح الكافية الشافية، لإبن مالك محمد بن عبدالله الطائي الجياني أبو عبدالله جمال الدين(٦٧٢هـ)، تحقيق: عبدالمنعم أحمد حريري، جامعة أم القرى، دار المأمون مكة المكرمة، د.ط، ١٩٨٢م.
٢٤.شرح المفصل، لإبن يعيش علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٢٥.شعر أبي زبيد الطائي، جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
٢٦.الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية، ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، د.ط، ١٩٦٣م.
٢٧.الكتاب، سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان بن قمبر (١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، الهيئة العامة المصرية للكتاب، د.ط، ١٩٧٥م.
٢٨.لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو تافضل جمال الدين النصاري الرويفعي الأفريقي (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، د.ت.
٢٩.مختار القاموس، الطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣-١٩٨٤.
٣٠.معاني الحروف، الرماني أبو الحسن علي بن عيسى النحوي (٣٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي، دار مكتبة الهلال، بيروت، دار الشروق، جدة، ٢٠٠٨م.
٣١.معاني القرآن وإعرابه، الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل أبو اسحق، (٣١١هـ)، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٣٢.معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠م.
٣٣.المعجم النحوي لمفردات اللغة العربية، عبدالحميد ديوان، فصّلت للدراسات والنشر والترجمة، د.م، ط١، ٢٠٠٤م.
٣٤.العين، الفراهيدي أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، تحقيق د: مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.م، د.ط، د.ت.
٣٥.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، إبن هشام الأنصاري أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري(٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د.ط، د.ت.
٣٦.المفردات في غريب القرآن أبو القاسم الحسين بن محمد (٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد بن سيد كيلان، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
٣٧.المقتضب، المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس(٢٨٥هـ)، تحقيق: عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
٣٨.المنهاج في القواعد والإعراب، محمد الإنطاكي، دار الشروق العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
٣٩.النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة.
٤٠.همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، السيوطي عبدالرحمن أبو بكر جلال الدين (٩١١هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت.